

أغسطس 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 70 دولار أمريكي للبرميل وسط مخاوف تخمة الإمدادات ...

تراجع سعر النفط الخام مجدداً إلى ما دون مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل بعد أن بلغ ذروته بنهاية الشهر الماضي ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في نحو خمسة أسابيع، مدفوعاً آنذاك بالمحادثات المتعلقة بفرض عقوبات على روسيا وإيران. إلا أن الأسعار واصلت تراجعها منذ مطلع شهر أغسطس 2025، لتتداول عند نحو 66 دولار أمريكي للبرميل على خلفية التكهّنات المرتبطة بالمحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا. كما ساهمت عوامل أخرى في هذا التراجع، أبرزها ضعف البيانات الاقتصادية الواردة من الولايات المتحدة، وزيادة حصص الإنتاج التي أعلنتها الأوبك وحلفائها، إلى جانب المخاوف بشأن وتيرة تعافي الطلب في الصين. وفي المقابل، قدمت المحادثات المتجددة حول خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة قدراً من الدعم لأسعار النفط الخام.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وأشارت الجولة الأولى من المحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا إلى اعتدال حدة الموقف الأمريكي، إذ لم تعلن واشنطن عن أي إجراءات جديدة من شأنها تعطيل إمدادات النفط الروسية. وكانت أسعار النفط قد أظهرت بعض القوة قبيل الاجتماع، مدفوعة بتكهّنات حول احتمال فرض عقوبات على شركات النفط الروسية. كما امتنعت الولايات المتحدة عن النظر في فرض رسوم جمركية انتقامية على الدول المستوردة للنفط الخام من روسيا، وفي مقدمتها الصين والهند، إلا أن بياناً حديثاً من واشنطن استهدف بشكل مباشر مشتريات الهند من النفط الروسي. ووفقاً لتقرير صادر عن شركة تحليل البيانات كبلر "Kpler"، واصلت المصافي الهندية شراء النفط من روسيا، إذ شكل نسبة 38 في المائة من وارداتها خلال الشهر الجاري، بما يعادل قرابة مليوني برميل يومياً. ويأتي ذلك في ظل إصرار المصافي الهندية على تغليب الاعتبارات الاقتصادية الناتجة عن قرار التخلي عن المشتريات الروسية، وذلك على الرغم من إعلان الولايات المتحدة عن فرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 25 في المائة الأسبوع الماضي. وتعد الهند أكبر مشترٍ للنفط الخام الروسي، إذ استوردت نحو 1.75 مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من العام 2025، وفقاً لبيانات وكالة رويترز. وعلى الصعيد الجيوسياسي، ظل الوضع متقلباً إثر سلسلة من الهجمات بالطائرات المسييرة استهدفت المصافي الروسية، ما دفع الحكومة الروسية إلى تمديد حظر تصدير البنزين حتى سبتمبر، بهدف الحفاظ على استقرار سوق الوقود المحلي.

وفيما يتعلق بالطلب على النفط، كشفت بيانات مخزونات الخام في الولايات المتحدة عن استمرار الطلب عند مستويات مستقرة مطلع الشهر، إذ انخفضت المخزونات بأكثر من 3 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 1 أغسطس 2025. إلا أن هذا الاتجاه

انعكس في الأسبوع اللاحق، ما أثار مخاوف بشأن انتهاء موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة. ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة، تراجعت صادرات النفط الأمريكية متأثرة بتداعيات الرسوم الجمركية.

وعلى جانب العرض، ارتفع إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الأسبوع المنتهي في 8 أغسطس 2025 إلى 13.3 مليون برميل يومياً، في حين تراجع إنتاج الخام الأمريكي إلى أدنى مستوياته منذ يناير 2025 خلال الأسبوع الثالث من يوليو 2025، بما يعكس الانخفاض المستمر في عدد منصات الحفر نتيجة تراجع أسعار سوق النفط الخام. وفي المقابل، سجل إنتاج الأوبك ارتفاعاً ملحوظاً خلال الشهر الماضي، وفقاً للمصادر الثانوية للأوبك، مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة إنتاج كلا من السعودية والإمارات.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

انخفضت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوياتها المسجلة في أكثر من شهرين خلال الأسبوع الماضي، مدفوعة بصفة رئيسية بالمخاوف من تخمة الإمدادات على المدى القريب، خاصة بعد امتناع الولايات المتحدة عن فرض إجراءات إضافية على مشتري الخام الروسي عقب الاجتماع بين الرئيس الأمريكي ونظيره الروسي خلال الأسبوع الماضي. وسجلت العقود الآجلة للنفط الخام انتعاشاً محدوداً، لتتداول عند نحو 66 دولار أمريكي للبرميل في مطلع هذا الأسبوع، بعد أن تراجعت إلى 65.7 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسبوع السابق. وتترقب الأسواق حالياً المرحلة المقبلة من المحادثات بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، بالإضافة إلى التداعيات المحتملة للرسوم الجمركية على نمو الاقتصاد العالمي، إذ أظهرت البيانات الأخيرة بوادر أولية لتأثير هذه الرسوم الجمركية، خاصة على معنويات المستهلكين وبيانات مؤشر أسعار الجملة في الولايات المتحدة. إلا أن البيانات الخاصة بصافي المراكز الطويلة (الشراء) عكست مخاوف سوق النفط حيال فرص تحقيق مكاسب سعرية على المدى القريب. وأظهرت بيانات وكالة بلومبرج تراجع المراكز الطويلة التي تراهن على ارتفاع أسعار النفط لتصل إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ 16 عاماً، نتيجة لتوقعات بتخمة الإمدادات. كما برزت مخاوف إضافية من أن أي إشارة جديدة على ضعف الطلب المستقبلي قد تدفع الأسعار نحو المزيد من التراجع.

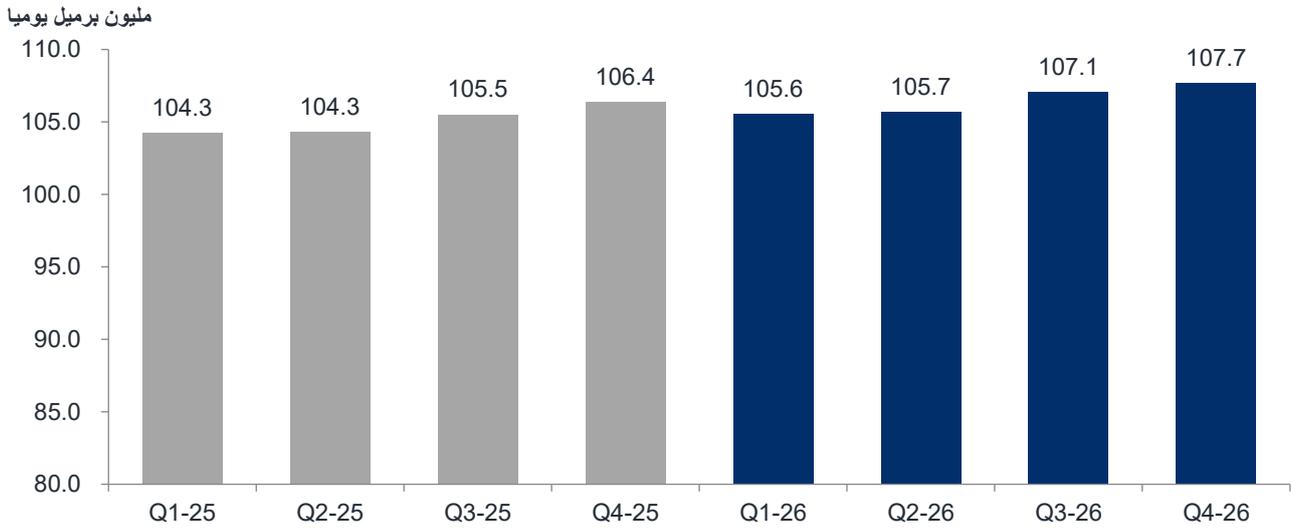
وعلى صعيد الاتجاهات الشهرية للأسعار، حافظ متوسط أسعار النفط الخام على استقراره نسبياً، إذ سجلت كافة درجات الخام تغيرات هامشية خلال الشهر الماضي. وتراجع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة هامشية بلغت 0.6 في المائة ليصل إلى 71.0 دولار أمريكي للبرميل في يوليو 2025، مقابل 71.4 دولار أمريكي في المتوسط خلال شهر يونيو 2025. وفي المقابل، ارتفع متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية بنسبة 1.8 في المائة ليبلغ 71.0 دولار أمريكي للبرميل مقابل 69.7 دولار أمريكي في الشهر السابق، بينما شهدت أسعار خام التصدير الكويتي زيادة أكبر نسبياً بنسبة 2.3 في المائة لتسجل في المتوسط 71.4 دولار أمريكي للبرميل في يوليو 2025. من جهة أخرى، أظهرت تقديرات الإجماع الخاصة بمزيج خام برنت مراجعات متباينة بشأن المسار المستقبلي للأسعار خلال السنة فترات ربع السنوية المقبلة. إذ بلغ متوسط توقعات الإجماع للربع الثالث من العام 2025 نحو 67 دولار أمريكي للبرميل، وفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، مقابل 66 دولار أمريكي وفقاً للتقديرات السابقة. غير أن المراجعات للأربع الخمسة اللاحقة اتجهت نحو خفض التقديرات، مع توقع وصول الأسعار إلى 63.0 دولار أمريكي للبرميل بحلول الربع الثاني من العام 2026.

الطلب العالمي على النفط

ظلت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2025 دون تغيير يذكر وفقاً لأحدث تقرير شهري صادر عن الأوبك، إذ ظل مستوى النمو عند 1.3 مليون برميل يومياً، مع توقع وصول إجمالي الطلب إلى 105.1 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن التقديرات شهدت مراجعات على مستوى كل دولة على حدة بما يعكس في الأساس البيانات الفعلية للربعين الأول والثاني من العام 2025. وتضمنت المراجعات بيانات فعلية أقل من المتوقع للربع الأول من العام 2025 في دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ما أسفر عن خفض التقديرات بمقدار 0.06 مليون برميل يومياً للربع الأول من العام 2025، وبمقدار 0.05 مليون برميل يومياً للربع الثاني من العام 2025. في المقابل، قابل هذه المراجعات الهبوطية مراجعة تصاعدية لبيانات الطلب من قبل الدول الأوروبية والأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي جاءت أقوى من التوقعات السابقة. وكانت النتيجة الصافية مراجعة هبوطية طفيفة لبيانات الطلب للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول من العام 2025. أما في الربع الثاني من العام، فقد تم تعديل بيانات الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورفعها

بمقدار 0.07 مليون برميل يومياً، الأمر الذي ساهم في تعويض المراجعة الهبوطية لدول آسيا والمحيط الهادئ، لينتج عن ذلك مراجعة تصاعدية لبيانات الطلب في الدول التابعة للمنظمة خلال الربع الثاني من العام 2025. أما بالنسبة للدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد شملت بيانات الربع الأول من العام 2025 مراجعات هبوطية للطلب في كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الأخرى، قابلتها جزئياً مراجعة تصاعدية لبيانات مجموعة دول أوروبا الآسيوية الأخرى. بينما أظهرت بيانات الربع الثاني من العام 2025 مراجعات هبوطية لطلب الهند والصين بنحو 0.1 مليون برميل يومياً، عوضت جزئياً بمراجعة تصاعدية للطلب في الشرق الأوسط ومجموعة دول أوروبا الآسيوية الأخرى. وأسفر ذلك عن صافي مراجعة هبوطية قدرها 0.04 مليون برميل يومياً للطلب في المنطقة غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مقابل مراجعة تصاعدية قدرها 0.02 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من العام 2025.

الطلب العالمي على النفط - 2026/2025 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

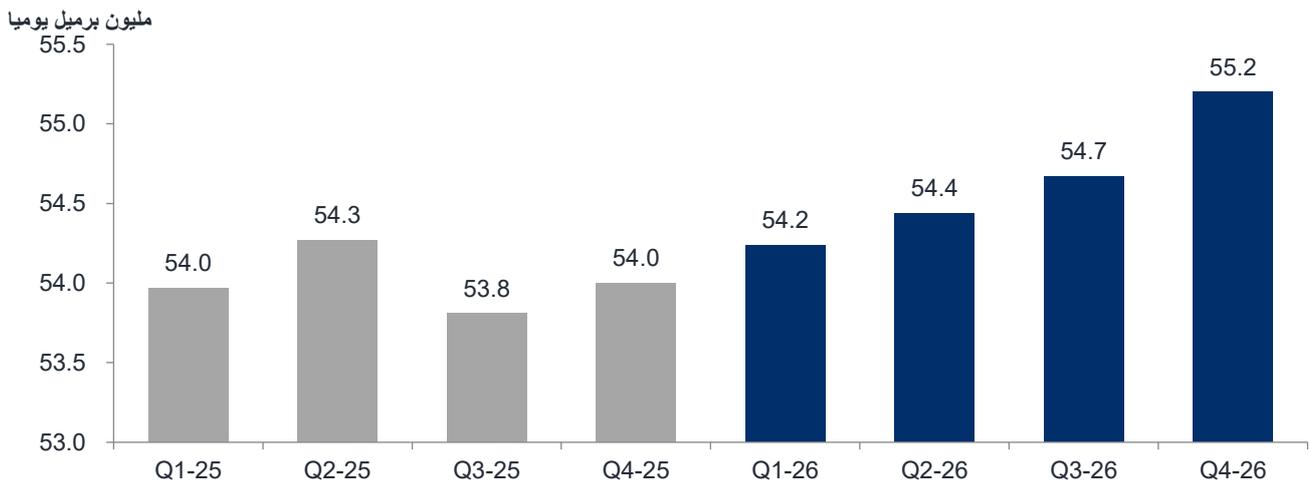
وبالنسبة للعام 2026، رفعت الأوبك توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بما يعكس تحسن الأنشطة الاقتصادية التي ساهمت في تعزيز الطلب. ووفقاً للتقرير، تم رفع تقديرات نمو الطلب بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً ليصل إلى 1.4 مليون برميل يومياً، مع توقع بلوغ إجمالي الطلب 106.5 مليون برميل يومياً خلال العام. ويعكس هذا التعديل مراجعات تصاعدية لبيانات الطلب للدول التابعة وغير التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى مستوى كل دولة على حدة، شهدت الدول الأمريكية والأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مراجعات تصاعدية في نمو الطلب، في حين سجلت دول آسيا والمحيط الهادئ التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مراجعة هبوطية لبياناتها.

العرض من خارج الأوبك

ظلت إمدادات النفط العالمية مستقرة إلى حد كبير في يوليو 2025 مقارنة بالشهر السابق، على الرغم من استمرار التراجع التدريجي لتخفيضات الإنتاج المعلنة من قبل دول الأوبك وحلفائها. ووفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، بلغ إجمالي الإمدادات العالمية 105.6 مليون برميل يومياً. وأشار التقرير إلى أن إنتاج الأوبك وحلفائها تراجع بمقدار 230 ألف برميل يومياً خلال الشهر الماضي، غير أن هذا الانخفاض قابله ارتفاع مماثل في إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك وحلفائها. في المقابل، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن تصل معدلات تشغيل النفط الخام عالمياً إلى مستوى قياسي عند 85.6 مليون برميل يومياً خلال الشهر الجاري، بما يعكس زيادة متوقعة قدرها 1.6 مليون برميل يومياً في الربع الثالث من العام 2025، مقارنة بزيادة محدودة تصل في المتوسط إلى 130 ألف برميل يومياً خلال النصف الأول من العام.

من جهة أخرى، أبتت الأوبك على توقعاتها لنمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك دون تغيير للعام 2025، وذلك وفقاً لتقريرها الشهري الأخير. وتوقعت المنظمة أن يسجل المعروض من هذه الفئة نمواً بمقدار 0.81 مليون برميل يومياً ليبلغ في المتوسط 54.01 مليون برميل يومياً خلال العام. وشملت التقديرات مراجعات ربع سنوية، إذ تم رفع توقعات المعروض في الربع الثاني من العام 2025، إلا أن هذا التعديل تم تعويضه بالكامل من خلال مراجعات هبوطية لتوقعات الربعين الثالث والرابع من العام 2025. وعلى مستوى كل دولة على حدة، تم تعديل توقعات إمدادات الولايات المتحدة ورفعها بمقدار 0.15 مليون برميل يومياً في الربع الثاني من العام 2025، غير أن هذا الارتفاع قابله خفض شبه مماثل لتقديرات المعروض الأمريكي خلال الربع الرابع من العام 2025. أما بالنسبة للدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد خضعت توقعاتها لمراجعات هبوطية في الربعين الثاني والرابع من العام 2025، وهو ما انعكس في خفض التقديرات الخاصة بالمنطقة للعام 2025 بأكمله. وبالنسبة للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أظهرت البيانات مراجعة تصاعدية لإمدادات الربع الثاني من العام 2025، مدفوعة بصفة رئيسية بزيادة الإمدادات من أمريكا اللاتينية والصين وآسيا الأخرى، في حين قابل ذلك مراجعات هبوطية هامشية لإمدادات الربعين الأخيرين من العام.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026/2025 (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

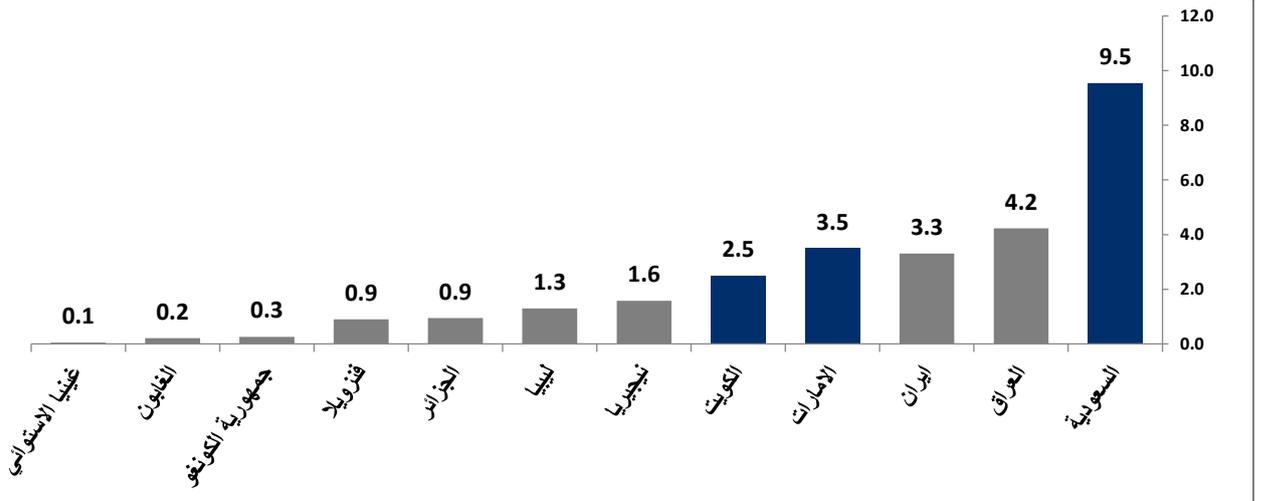
وبالنسبة للعام 2026، أجرت الأوبك تعديلاً هامشياً على توقعات نمو المعروض من السوائل النفطية للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، ليعكس خفضاً في التقديرات لكلا من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ووفقاً للتقديرات المحدثة، تم تقليص توقعات نمو المعروض بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً ليبلغ 0.63 مليون برميل يومياً، ليصل المتوسط المتوقع للمعروض إلى 54.64 مليون برميل يومياً خلال العام.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

أرتفع إنتاج الأوبك من النفط الخام للشهر الخامس على التوالي في يوليو 2025، مدفوعاً بقرار الأوبك وحلفائها إلغاء التخفيضات الطوعية السابقة. وأظهرت بيانات مصادر الأوبك الثانوية أن متوسط الإنتاج بلغ 27.5 مليون برميل يومياً في يوليو 2025، والذي يعد أعلى المستويات المسجلة في نحو 20 شهراً، نتيجة لزيادة إمدادات السعودية والإمارات بصفة رئيسية، في حين قابل ذلك جزئياً تراجع إنتاج العراق وإيران. كما أظهرت البيانات ارتفاع إنتاج كلا من ليبيا ونيجيريا في يوليو 2025. وفي المقابل، أشارت بيانات وكالة بلومبرج إلى استقرار إنتاج الأوبك في يوليو 2025، إذ تراجع الإنتاج هامشياً بمقدار 20 ألف برميل يومياً ليصل إلى 28.31 مليون برميل يومياً. وأوضحت البيانات أن الانخفاض الحاد في الإنتاج السعودي قابله تقريباً ارتفاع مواز في إنتاج كلا من الإمارات والكويت.

ووفقاً لبيانات يوليو 2025، قدرت وكالة بلومبرج الطاقة الفائضة لمنتجي الأوبك عند مستوى 5.36 مليون برميل يومياً، بما يعادل نسبة 15.9 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية للمجموعة.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر يوليو 2025 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

وسجل إنتاج مجموعة الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك زيادة قدرها 335 ألف برميل يومياً في يوليو 2025، ليصل متوسط الإنتاج إلى نحو 41.9 مليون برميل يومياً، بدعم من ارتفاع إمدادات عدد من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأوبك المشاركة في ميثاق التعاون المشترك. وضمن المجموعة الأخيرة، أظهرت روسيا زيادة حادة قدرها 99 ألف برميل يومياً خلال الشهر، ليرتفع متوسط إنتاجها إلى 9.1 مليون برميل يومياً. وقابل هذه الزيادة جزئياً تراجع إنتاج كازاخستان بمقدار 36 ألف برميل يومياً، ليبلغ متوسط إنتاجها 1.8 مليون برميل يومياً في يوليو 2025.

وأعلنت الأوبك وحلفاؤها عن رفع إنتاجها النفطي للشهر الخامس على التوالي، مؤكدة التزامها بالمضي قدماً في إلغاء آخر جولة من خفض الإنتاج بوتيرة أسرع من المخطط لها. وقررت المجموعة زيادة الإمدادات بمقدار 547 ألف برميل يومياً ابتداءً من سبتمبر 2025، مستندة في قرارها إلى متانة نشاط الاقتصاد العالمي وتراجع مستويات المخزونات. ومع إضافة هذه الزيادة الجديدة إلى الزيادات التي تقررته خلال الأشهر السابقة، سيبلغ إجمالي الزيادة المجمعة نحو 2.5 مليون برميل يومياً بنهاية سبتمبر 2025، أي ما يعادل نسبة 2.4 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط. ووفقاً لتقرير صادر عن وكالة رويترز، تدرس المجموعة في اجتماعها المقبل إمكانية تنفيذ جولة إضافية من الزيادات التدريجية للإنتاج، قد تعيد ما يقارب 1.65 مليون برميل يومياً إلى السوق بنهاية العام 2026.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقييد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد-البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبيعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست